مجلة جامعة الخليل للبحوث
المجلد (4)، العدد (1)، ص (187-200)، 2009

الصفحة الإلكترونية للمجلة
http://www.hebron.edu/journal

مقولة الزّمن؛ القرينة والدّلالة
دراسة لسانيّة

*هاني البطّاط- قسم اللّغة العربيّة- كليّة الآداب- جامعة الخليل- الخليل - فلسطين

الملخـــص:

تقدّمُ هذه الدّراسةُ تفسيراً جديداً للزّمنِ في الفعلِ والمصدرِ وبعضِ المشتقّات، فالفعلُ يتبدّلُ زمنُه بتباينِ القرائنِ المُدخلةِ عليه، وكذلكَ المصدرُ وبعضُ المشتقّاتِ، فقد تدخلُ على الفعلِ المضارعِ قرائنُ الماضي فتخلصُه للمضيّ، وقد تدخلُ عليه قرائنُ الحاضرِ فتخلصُه للحاضر، وقد يدلُّ على المستقبلِ بقرائنه. وصيغةُ الفعلِ الماضي لا تلزمُ زمنَ المضيِّ دائما؛ ذلك أنَّ اقترانَه ببعضِ القرائنِ الزّمانيّةِ تقلبُ زمنَه. وقد يدلُّ فعلُ الأمرِ على زمنِ المضيِّ بقرائنه، ذلكَ أنَّ فعلَ الأمرِ مجرّداً من السّياقِ غيرُ متعيّنِ زمانَه. وقد يأتي الفعلُ غيرَ مقيَّدٍ بزمن. والمصدرُ وبعضُ المشتقّاتِ متضمّنةٌ للزّمن، ويُمكنُ تحديدُه بالسّياقِ أو القرائنِ الزّمانيّةِ المضافةِ إليه.

Abstract :

This study presents a new interpretation of time in verbs, gerunds and other derivatives. Verbs change their tenses depending on the different items that are linked to the verb. That also applies to gerunds and some derivatives. So, the present verb might be linked to past links that change its tense into the past. The verb might also be changed to the present and the future depending on the context and its features. Therefore verbs are not always in the past tense, but they change their tense depending on the context. In fact, the imperative verb might refer to the past depending on the indications of the context. However, when the imperative verb is decontextualized, it does not represent a certain tense. Therefore, the verb might represent no tense. Gerunds and some derivatives might show the category of time and that can be determined depending on the time and the indications of the context.

*بريد الباحث الإلكتروني: Hanib@hebron.edu

المقدمة:

يقوم هذا البحث على وصف مقولة صرفيّة من المقولات الصّرفيّة التي تعبّر عنها المورفيمات؛ نحو مقولة الجنس؛ من مذكّر ومؤنّث ومحايد، ومقولة العدد؛ من مفرد ومثنّى وجمع، ومقولة الشّخص (جهة الخطاب)؛ من متكلّم ومخاطب وغائب، ومقولة الزّمن؛ من ماضٍ وحاضر ومستقبل، ومقولة التّعيين؛ من تعريف وتنكير.

والمقولات الصّرفيّة متعدّدة متنوّعة ، مختلفة إنْ في العدد وإنْ في النّوع باختلاف اللّغات، وهذه إلماحة يجب التنبّه لها لكلّ باحث يقصد دراسة لغة غير لغته. إضافة إلى أنَّ بعض عناصر المقولات الصّرفيّة قد يُفقد استعماله مع مرور الزّمن ، وقد يُضاف عنصر جديد إلى بعض عناصر المقولات الصّرفيّة لم يكن مستعملاً في الزّمن الماضي أصلاً نحو استعمالات جديدة للمقاصد الزّمانيّة في بعض الأفعال.

ومقصدُ البحث وصفَ أثر اقتران الفعل والمصدر وبعض المشتقّات بأدوات مُحدّدة للزّمن، ذلك أنَّ كثيراً من القرائن يُمكنها قلب زمن الفعل المتضمَّن فيه أصلاً ، ويمكنها تحديد الزّمن في الأسماء الذي تحدّث عنه القدماء بأنّه زمن غير محدّد في المصادر، وذلك عن طريق السّياق، أو القرائن الزّمانيّة المضافة إليه، وكذلك الحال في بعض المشتقّات.

مقولة الزّمن:

مقولةٌ صَرْفيَّةٌ، تُعبِّر عَنها أبنيةُ الأفْعَال بنفسها أوْ بمَا يُزاد على لفظ الفعل مِنْ أدوات مُحدّدة للزَّمن؛ نحو «لمْ»، و«لمّا»، و«لنْ»، والظّروف؛ نحو «قَط»، و«أمس»، و«مُذ»، و«مُنذ»، و«الآنَ» وما في معناها: (حالاً، وفوراً، وآنفاً، والسّاعة).

والحديثُ في مقولة الزّمن في المصدر والمشتقّات يعوزُه فضلُ بيانP إذ الرّؤيةُ المتشكِّلةُ عندنا أنَّ المصدر واسمي الفاعل والمفعول، مُتضمّنة للزّمن تماماً كما الفعل، والاحتراز الموجبُ للإبانة هو اقترانها بالقرائن الزّمانيّة.

وقد أورد ابن يعيش أنّ قوماً يرونَ نقصَ حدِّ الفعل « كلمة تدلّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان»[1]. فيحتاج هذا الحدّ إلى «زيادة قيْدٍ، فيقولون بزمان مُحصّل، ويرومون بذلك الفرق بينه وبين المصدر؛ وذلك أنَّ المصدر يدلّ على زمان، إذ الحدثُ لا يكون إلا في زمان؛ لكنَّ زمانه غير متعيّن»[2].

وقد فرّق تمّام حسّان بين نوعين من الزّمن، وهما الزّمن النّحويّ؛ وهو وظيفة في السّياق يؤدّيها الفعل أو الصّفة أو ما نُقِل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم؛ كالمصادر، والخوالف، وهو يختلف عن الزّمن الآخر وهو الزّمن الصّرفيّ؛ إذ هو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السّياق فلا يُستفاد من الصّفة التي تُفيد موصوفاً بالحدث، ولا يُستفادُ من المصدر الذي يُفيد الحدث دون الزّمن، وحين يُستفاد الزّمن الصّرفيّ من صيغة للفعل يبدو قاطعاً في دلالة كلّ صيغة على معناها الزّمني[3]. وفي الافتراق البيّن بين الزّمنين؛ الزمن النحوي والزمن الصرفي؛ يمكن القول: إن مجال النظر في الزمن النحوي هو السياق، وليس الصيغة المفردة، بينما لا يكون مجال النظر في الزمن الصرفي إلا الصيغة منفردة خارج السياق[4]

ويرى مالك المطلبي أنَّ « وقوع الصّيغ المتغايرة في مستوى تركيبيّ واحد يعني تفريغ صيغة ما دون غيرها من الزّمن حيث تشير إلى وجه من وجوه دلالتها الحديثة، ومن هنا يكون من الخطأ إسناد الزّمن إلى مثل هذه الصّيغ بوصفها شكلاً زمنيّاً؛ لأنَّ الزّمن يكتسب من قرائن السّياق اللّفظيّة والمعنويّة» [5].

والمصدر مرتبط بزمن غير مُحدّد، إذا لم يُبن السّياق زمانَه، والحدثُ كما هو مُثبت بالعقل والمنطق من خلال الجمل أنّه يرتبط دائماً بزمن؛ لأنَّ الكون الذي نعيش فيه مودع في زمن يرسم كلَّ أحواله وأحداثه،

فكلُّ حدث فيه يرتبطُ بزمن، وبما أنَّ اللّغةَ انعكاسٌ لأحداث الواقع، وتعبير عمّا يدور في هذا الكون؛ فلا بُدَّ من زمان يرسم الأحداث. فقول تمّام حسّان في إبعاد الزّمن عن المصدر غير دقيق.

فالزّمن هو توقيت وقوع الحدث بالنّسبة للحظة التكلّم[6]، ويمكننا تحديده مبدئيّاً بقولنا: هو توقيت الحدث بواسطة لفظ الفعل أو ما يُضاف إليه من أدوات مُحدّدة.

وقال ابن عبد الغفّار في مقولة زمن الفعل: «الفعلُ ينقسمُ بأقسام الزّمان؛ ماضٍ وحاضر ومستقبل»[7]. وذهب الزّجاجي إلى أنَّ زمن الفعل ماضٍ ومستقبل [8] والماضي والمستقبل لا خلاف فيهما ولا خلاف في زمنهما، فقد اختلف العلماء في الحال، فمنهم من أنكره ومنهم من أثبته[9]، والمنكرون له على قسمين؛ منهم من أنكره وأنكر زمانه، ومنهم من أنكره وأثبت زمانه[10]. وأرى أنْ لا سبيل إلى إنكار زمن الحال؛ ذلك أنَّ الموجود في حال وجوده لا بُدَّ له من زمن، والزّمن منحصر في الماضي والمستقبل؛ وهما معدومان، وموجود في حال وجوده في زمن معدوم لا يتصوَّر، فثبت بهذا زمن ثالث وهو زمن الحال[11].

ويرى الزّجّاجي» أنَّ أسبق الأفعال في التّقدّم الفعل المستقبل؛ لأنَّ الشّيء لم يَكُن ثمَّ كانَ، والعَدَمُ سابقٌ للوجود، فهو في التقّدم منتظَر، ثمَّ يصير في الحال ثمَّ ماضياً فيخبَرُ عنه بالمضيّ، فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل، ثمَّ الحال، ثمَّ الماضي» [12].

وعلى هذا يُمكن القول: إنَّ النحاة درسوا الفعل في العربيّة في باب النّحو على ثلاثة أزمنة؛ وهذه الوحدات الفلسفيّة الثّلاث تشكّلت دراستها من باب رجع النّظر إلى الصّيغة الصّرفيّة الشّكليّة؛ غير أنّهم لم يدرسوا زمنَ الصّيغ دراسةً زمنيّة نحويّة وما يتشقق عن زمن الفعل الصّرفيّ عندما تدخل عليه القرائن الزّمانيّة المحدّدة.

المتكلّم عندما ينطق بالفعل يومئ إلى شيئين؛ مكان الحدث وتوقيته للحظة التّكلّم، وتوقيت الحدث هو مقولة الزّمن في الفعل المقصودة في هذه المباحثة، ولحظة التّكلّم هي نقطة التّعيين في التّمييز بين أزمنة الفعل.

ويُمكن من خلال الجدول التالي إثبات أثر اقتران الفعل بأدوات مُحدّدة للزمن، إذ باستطاعة بعض الأدوات قلب زمن الفعل المُتضمّن فيه أصلا:

الفعل قبل الاقتران	الدلالة	الفعل بعد الاقتران	التّركيب	الدّلالة
يقرأ القصّة	الحال أو الاستقبال	سيقرَأ القصّة	س+الفعل	المستقبل القريب[13]
يقرأ القصّة	الحال أو الاستقبال	سوف يقرأ القصّة	سوف+الفعل	المستقبل البعيد
قرأ القصّة	تمام الحدث	قد قرأ القصّة	قد +الفعل	تمام الحدث وقربه من الحال
قرأ القصّة	تمام الحدث	كان قرأ قصّة	كان +الفعل	تمام الحدث في الماضي البعيد
يقرأ القصّة	الحال أو الاستقبال	لم يقرأ القصّة	لم + الفعل	نفي الماضي المطلق
يقرأ القصّة	الحال أو الاستقبال	لمّا يقرأ القصّة	لمّا +الفعل	نفي الماضي القريب
يقرأ القصّة	الحال أو الاستقبال	لا يقرأ القصّة	لا +الفعل	نفي الحال أو المستقبل(التأبيد)
يقرأ القصّة	الحال أو الاستقبال	لن يقرأ القصّة	لن +الفعل	نفي المستقبل

وبناءً على ما تقدّم يتبيّن أنَّ نظام العربيّة يمتلك وسائل شتّى تقوم على توليد الأزمنة من خلال السّياق النّحويّ، ودراسة الأفعال من خلال الزّمن الصّرفيّ نجدها تُعبّر عن الزّمن تعبيراً محدوداً؛ لأنَّ دراسة الزّمن من خلال الفعل وحده خارج السّياق يُعطينا تعبيراً محدوداً للزّمن.

وقد أومأ برجشتراسر إلى أنَّ العربيّة تتميّز من بين اللّغات السّاميّة بتخصيص معاني أبنية الأفعال وتنويعها، بوسيلتين؛ اقترانها بالأدوات؛ نحو "قد فَعَل"، و"قدْ يَفعلُ"، و"سَيَفْعَلُ"، و"لن يَفعلَ"، واستعمال"كان" على اختلاف صيغها؛ نحو "كان قد فَعَل"، و"كان يفعلُ"، و"سيكون قد يفعل"، ويرى أنَّ هذا التّنوّع والغنى لا يفوق كلّ اللّغات السّاميّة حسبُ، إنّما يقترب من غنى الفعل اليونانيّ والغربيّ، بل يزيد عليهما في بعض الأشياء[14].

وجلُّ المستشرقين الذين وصفوا ظاهرة الزّمن في العربيّة خلصوا إلى أنَّ العربيّة وأخواتها السّاميّات تعبِّر عن الزّمن تعبيراً محدوداً[15]. فيرى سبتينو موسكاني أنَّ" للّغات السّاميّة ومنها العربيّة نظاماً في تصريف الفعل يختلف اختلافاً تامّاً عمّا في اللّغات الهنديّة الأوروبيّة، فليس فيها إطلاقاً صيغ زمنيّة بالمعنى الصّحيح، أي صيغ خاصّة تدلّ على حدوث الفعل في الحاضر، أو الماضي، أو المستقبل،فهي لا تميّز إلا بين الحالة والحدث؛ أي بين نشاط مستمرّ أو اعتياديّ، وحدث تمَّ"[16]. وأرى أنَّ ما ذهب إليه بعض الدّارسين الغربيّين صحيح من جهة الزّمن الصّرفيّ لا من جهة الزّمن اللّغويّ التّركيبيّ، ذلك أنَّ السّياق اللّغويّ قادر على توليد الأزمنة وتحديدها تحديداً بيِّنا.

الهيئات الزّمانيّة للفعل؛ القرينة والدّلالة:

يمكن تقسيم الهيئة الزّمنيّة التي يأتي عليها الفعل في العربيّة إلى الأقسام الآتية:

أوّلاً: هيئة المضيّ:

تتضمّن صيغة الفعل"فَعَلَ" زمن المضيّ التّام، وقد يذهب الفعل الماضي في دلالته إلى حال أو استقبال في الأساليب الإفصاحيّة الإنشائيّة التّأثريّة الانفعاليّة[17]؛ ولكنَّ هذه الأساليب التي تحدّث عنها تمّام حسّان لا أرى أنّ صيغها تتضمن زمن المضيّ مجرّدة من السّياق، فالسّياق هو المُحدّد لزمنها، ورأى بعض المحدثين أنَّ دلالتها الزّمنيّة هي المستقبل؛ لأنّها تدلّ عمّا لم يحصل بعد وقت الكلام، أو الحكاية[18]. ويرى فاضل السّامرّائي أنّه[19] "كان عليهم أن ينظروا إلى الماضي والمضارع على أنّها صيغ لا أفكار، فقد يُعبّر بصيغة الماضي عن المستقبل الفلسفيّ كقوله ـ تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾[20]، و﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾"[21].

ويُمكن الحديث عن مقولة الزّمن الصّرفي في بعض الأساليب الإنشائيّة، على النّحو الآتي:

أسلوب الشّرط:

دلالة الزّمن في أسلوب الشّرط مُتّسعة فضفاضة، بحاجة إلى استقراء وتلمّس مقولات أصحاب العربيّة في زمانها، إذ إنّها تأخذ أشكالاً زمانية مُتباينة بتباين سياقاتها، وقد عدَّ تمّام حسّان أسلوب الشّرط من الأساليب الإنشائيّة غير الطلبيّة[22]. وقد يقع الجواب في غير الطلب أيضا، وقد فطن ابن هشام إلى أمرين من الإنشاء الطلبيّ والإنشاء غير الطّلبيّ؛ وهما النّدبة؛ نحو "إنْ لم يتبْ زيدٌ فيا خُسْرَه رجلاً، والقسم؛ نحو "إنْ قام زيدٌ فواللّه لأقومَنَّ"[23].

وأرى أنَّ أسلوب الشّرط يقع طلبياً وغير طلبيّ، ودلالته الزّمانيّة فيه غير مُنحصرة في زمن مُعيّن؛ لكنّه يقع في المضيّ أيضاً، فقولنا: لو جئتني أكرمتُك، تدلُّ على المضيّ، وقولنا: إنْ زرتني أكرمتُكَ، دالّة على المستقبل[24]. ويرى المبرّد أنَّ الشّرط والجواب

إذا كانا مضارعين وافقا الأصل؛ لأنَّ المُراد منهما الاستقبال، ودلالة المضارع عليه موافقة للوضع، ودلالة الماضي عليه مُخالفة للوضع، وما وافق الوضع أصل لما خالفه، وإذا كانا ماضيين خالفا الأصل، وحسّنهما وجود التّشاكُل. وإذا كان أحدهما مُضارعاً والآخر ماضياً حصلت الموافقة من وجه، والمخالفة من وجه، وتقديم المُوافق أولى من تقديم المُخالف؛ لأنَّ المُخالف نائب عن غيره، والموافق ليس نائباً؛ ولأنَّ المُضارع بعد أداة الشّرط غير مصروف عمّا وضُع له، إذ هو باق على الاستقبال. والماضي بعدها مصروف عمّا وُضع له، إذ هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى، فهو ذو تغيّر في اللّفظ دون المعنى، على تقدير كونه في الأصل مضارعاً. فردّته الأداة ماضي اللّفظ ولم يتغيّر معناه[25].

أسلوب التّعجّب:

وقع الخلاف بين البلاغيين والنّحاة في فهم الجملة التّعجبيّة؛ أخبريّة هي أم إنشائيّة[26]، وله صيغتان قياسيّتان:

ما أفعلَ: وهي ماضية لفظاً، وتدلّ على التّعجّب من الحال، فزمنها الماضي في اللّفظ لا المعنى" ويدلّك على أنّه ماضٍ في اللّفظ دون المعنى، أنّه إذا أريد ما مضى قيل: ما كانَ أحسنَ زيداً!، فلولا أنّه حالٌ في المعنى لما دخلت "كان" حين أريد المضيّ، فلهاتين العلّتين سلبوه التّصرّف"[27].

أفْعِل به: قال البصريّون لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، وهو في الأصل ماضٍ على صيغة "أفعَلَ"[28]، ونرى أنّ رأي البصريين بعيد عن الصّواب لعلّتين؛ الأولى وهي أنّه ممّا لم يُعهد من استعمال الأمر في خصوص معنى الماضي[29] والثّانية أنّ بعضهم زاد صيغة تعجّب على وزن "فَعُلَ"؛ نحو "كَبُرَتْ كلمة"، وزاد الكوفيّون صيغة ماضية وهي "أفْعَلَ" بغير "ما"؛ نحو أكرَمْتُ رجُلاً[30]، فلو كانت صيغة "ما أفعلَ" يُراد بها المضيّ لاستغني بها عن الصيغتين المذكورتين.

نعم وبئس:

ذهب البصريّون إلى أنّهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان، وذهب الكوفيّون إلى أنّهما اسمان مبتدآن[31]. وقد وقع الاختلاف على إنشائيّة اللّفظ وخبريّته أيضاً، والإجماع على أنَّ هاتين الكلمتين تأتيان لإنشاء المدح أو الذّم، والإنشاء الذي يفيدانه من قبيل الإنشاء غير الطلبيّ، وهاتان الكلمتان جامدتان غير متصرفتين في حالة إفادتهما لإنشاء المدح والذّم على سبيل المبالغة، وأمّا إذا لم يُرَد بهما إنشاء المدح والذّم فإنّهما يكونان غير متصرفتين، تقول: نعم زيد وبئس عمرو، من النّعيم والبؤس على لغة بني تميم[32].

التّوكيد اللّفظيّ في الفعل:

كما الأساليب الإنشائيّة من حيث عاملُه تدخله كذلك من حيث ذاتُه؛ لأنّه إعادة اللّفظ بنفسه أو بمرادفه[33]، ويكون التّوكيد اللّفظيّ في الأفعال التي مضمونها معنى خبريّ، وفي الأفعال التي مضمونها معنى إنشائيّ[34]. فقولنا: جاء جاء زيد، أكّدنا جاء بتكراره مع تقدير خلو الثّاني من الضّمير، وإلا عُدَّ من قبيل الجُمل، ومثال الثّاني في مقصد الدّعاء، رحِمَ رَحِمَ اللّه زيداً، ومقصدنا في ذلك إنشاء الدّعاء.

ورأينا أنَّ الزّمن في قوله: رحم، دالٌ على المضي في اللّفظ، والاستمرار في المعنى.

صيغ العقود:

نحو "بِعْتُ" و"زوَّجْتُ". ومقصده "الإنشاء لدلالته في أصل وضعه على ذلك، وإن كان الآنَ غير دالٍّ عليه لغرض"[35]. ويرى الشّريف الرّضيّ أنَّ " الفرق بين "بعتُ" الإنشائيّ و"أبيع" المقصود به الحال،

أنَّ قولك: "أبيع" لا بُدَّ له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللّفظ، تقصد بهذا اللّفظ مطابقته لذلك الخارج، فإنْ حصلت المطابقة فالكلام صِدْق، وإلا فهو كذب... وأمّا بعْتُ الإنشائيّ فإنّه لا خارج له تقصد مُطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللّفظ "[36].

وأرى أنَّ صيغة الفعل الماضي، لا تلزم الدلالة على زمن المضيّ دائماً، إذ نرى أنَّ اقترانها ببعض القرائن الزّمانيّة يقلب زمنها إلى زمن مُغاير، فقولنا: كتب زيدٌ درسه الآن، غير دالّة على الزّمن الماضي؛ لأنَّ اقترانها بظرف الزّمان "الآن" جعلها دالّة على الزّمن الماضي لفظاً، والحاضر معنى.

والماضي يتصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطّلبيّ؛ نحو الجمل الدّعائيّة؛ نحو قولنا: أعزّك الله، وأطال بقاءك، فتأتي بلفظ الماضي ومعناه الاستقبال[37].

وينصرف إليه أيضاً بالإخبار عن الأمور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها[38]؛ نحو قوله ـ تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ﴾[39].

وتلمّس بعض التّفاسير يومئ إلى أنَّ المفسّرين تنبّهوا إلى تغيّر الزّمن نظراً للقرائن السّياقيّة، إذ أشاروا إلى أنَّ الفعل الماضي يكون دالاً على الزّمن الحاضر أو المستقبل أيضا، فالحاضر؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾[40]، إذ معناه تبيّن الآن فهو دال على الاستقبال[41]؛ ونحو قوله ـ تعالى ـ:﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾[42]. قال القرطبي: "أي: إذا أردتَ أن تقرأ، فأوقعَ الماضيَ موقعَ المستقبل"[43].

ثانياً: هيئة المضارع:

تدلّ صيغة الفعل المضارع على الحال أو الاستقبال، وسُمّي مضارعاً لأنّه ضارع الأسماء

"أي شابهها بما في أوّله من الزّوائد الأربع؛ وهي الهمزة، والنّون، والتّاء، والياء"[44].

ويتبدّل زمن المضارع بتباين القرائن المُدخلة عليه، فقد تدخل عليه قرائن الماضي فتخلصه للمضي، وقد تدخل عليه قرائن الحاضر فتخلصه للحاضر، وقد يدلّ على المستقبل بقرائنه على النّحو الآتي:

القرائن الدّالّة على المضيّ:

"لم"، و"لا"، و"إذ" على الفعل المضارع، قال ابن يعيش: "وأمّا لم ولمّا فإنّهما ينقلان الفعل الحاضر إلى الماضي"[45]، ويشتركان في الحرفيّة، والاختصاص بالمضارع، والنّفي، والجزم، وقلب معنى الفعل للمضي[46]؛ نحو لم يخرج زيد، فالمعنى المضيّ؛ ونحو قوله ـ تعالى ـ:﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾[47].

ويفترقان في عدّة أمور:[48]

أوّلها: أنَّ "لمّا" لا تقترن بأداة شرط؛ لا يُقال: إنْ لمّا تقم.

ثانيها: منفيّ "لمّا" يتّصل بالحال، ومنفيّ "لم" يحتمل الاتّصال؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾[49]. والانقطاع؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾[50].

ثالثها: منفيّ "لمّا" متوقّع ثبوته، بخلاف منفيّ "لم"، فمعنى قوله ـ تعالى ـ: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[51] أنّهم لم يذوقوه إلى الآن، وأنَّ ذوقهم له متوقّع، وعلّة هذه الأحكام كلّها أنَّ "لم" لنفي "فَعَلَ"، ولمّا لنفي "قد فَعَلَ".

أمّا "إذ" فتكون اسماً للزّمن الماضي،[52]. ودلالة الفعل المضارع بعدها المضيّ؛ نحو قوله ـ تعالى ـ:﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾[53].

قد تكون القرينة الزّمنيّة على تقدير زمن الحكاية؛ نحو قوله ـ تعالى ـ:﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[54]. أي فكان، وإنّما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت[55]، إذ "من سَنن العرب أن تأتي بالفعل بلفظ

الماضي، وهو حاضر، أو مستقبل، أو بلفظ المستقبل وهو ماض"[56]؛ ونحوه ما يستعمل في أيّامنا في قولهم: قوات الاحتلال تقتل أحد الفلسطينيين، وتغلق، وتدمّرُ، وتطلق، والمجلس التّشريعي يجتمع أمس ثلاث ساعات لمناقشة الملفّ الأمنيّ، إلى غير ذلك من الألفاظ المستخدمة في أسلوب يُستفاد منه تقريب زمن الحكاية، وهي في معنى المضيّ.

ويطلق على هذا "الزّمن الحكائي"، وهو يجري في الزّمن الماضي، وهذا المضارع يدلّ على أنَّ الحدث وقع في الزّمن الذي يتحدث فيه أو في المستقبل، وقد تكون الإشارة إلى الزّمن الماضي فتحكى في الحاضر. وهذا استعمال يبدو مأخوذاً من اللّغات الأجنبيّة، وأسماه المستشرق(wright) بالحاضر التّاريخي[57]. ولكنَّ الإشارات التّاريخيّة تُبعد هذا الادّعاء بثبت قاطع[58]، وقد قال سيبويه: [59] "وقد تقعُ نَفْعَلُ في موضع فَعَلْنا في بعض المواضع، ومثل ذلك قوله، لرجل من بني سلول مُولَّد:

ولقد أمرُّ على اللّئيم يسُبُّني
فمضيْتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنيني

إذ وضع "أمرُّ" موضع "مَرَرْتُ".

عطف الفعل المضارع على ماض؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لا يَسْمَعُونَ﴾[60].

القرائن الدّالة على الحاضر:

"إذا" تكون للحال أحياناً؛ نحو "خرجتُ فإذا زيدٌ يلعبُ في الطّريق"[61].

"الآنَ"؛ ومعناه الزّمن الحاضر؛ وهو الذي يقع فيه كلام المتكلّم الفاصل بين ما مضى وما هو آت[62]؛ نحو "أكتبُ رسالة الآن".

دخول لام الابتداء: تُخلّص المضارع للحال، كذا قال الأكثرون؛ نحو قوله ـ تعالى ـ:﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾[63]. فالحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة، فنزل منزل الحاضر المُشاهد، وأنَّ التّقدير قصدُ أن تذهبوا، والقصد حال[64].

القرائن الدّالّة على الاستقبال:

"إذا"، وشرطها أن تكون لغير المفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل[65]؛ نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[66].

"لن" حرف نفي ونصب واستقبال[67]؛ نحو قولنا: لنْ أزورَ صديقي هذا الشّهر.

"أنْ" النّاصبة للفعل، تنقله للاستقبال؛ نحو يسّرُني أنْ تأتيَني[68].

"إذن": تُخلّصُ الفعل للاستقبال، ولمّا لم يكُن العمل فيها أصلاً لمْ تقوَ قوّة أخواتها فألغيت تارة وأعملت أخرى[69]؛ نحو قولنا: قد أكرمتُكَ، إذن أحسنَ إليكَ، فعملت "إذن" النّصب في الفعل المضارع، وخلّصته لزمن الاستقبال.

دخول السين وسوف[70]: نحو قولنا: سيقرأ غداً، وسوف يُصلّي بعد غد.

إدخال بعض القرائن؛ نحو "السّاعة"، و"غداً"، في قولنا: هو يصلّي السّاعة. قال ابن جنّي: " وهذا اللّفظ قد يصلح أيضاً للمستقبل، إلا أنَّ الحال أولى به من الاستقبال"[71]. ونقول: هو يقرأ غداً، ويصلّي بعد غدٍ، فتكون خالصة للاستقبال.

ثالثاً: هيئة الأمر:

يرى ابن جنّي أنَّ زمن جميع أفعال الأمر هو المستقبل[72]، والاستقبال لازم للأمريّة في رأي ابن مالك، فلو انتفى بتبدّله انتفت الأمريّة[73]. ويرى بعض المحدثين أنَّ صيغة الأمر مُفرّغة من الزّمان، إذ إنّها تختصّ بأسلوب الإنشاء، فلا تدلّ على معنى زمنيّ؛ لأنّه موجّه إلى مخاطب، وأنَّ صيغته غير متلبّسة بالفاعل[74]. ويرى مهدي المخزومي أنَّ فعل الأمر "لا يدلّ على وقوع حدث في زمن من الأزمان ولكنّه طلب محض يُواجَهُ به المُخاطب لإحداث

مضمونه فوراً" [75]. وأرى أنَّ زمن فعل الأمر دال على الحال والاستقبال، وكذلك المضيّ؛ إذ إنَّ وقوع الأمر مجرّداً من السّياق غير مُتعيّن زمانه، فالسّياق ينقل زمنه إلى المضيّ، أو الحال، أو الاستقبال. فقول القائل: زُرني غداً، دالّ على زمن الاستقبال، وقول القائل: زرني الآن، تُخلّصه القرينة للحال.

ويُمكن من خلال الأمثلة القرآنيّة الآتية إثبات أنَّ زمانيّة الأمر مُتعيّنة بالقرائن المتركّبة مع فعل الأمر، وأنَّ زمانه مُباين بتباين القرائن:

زمن المضيّ:

﴿قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[76].

﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾[77].

زمن المستقبل القريب:

﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْداً وَسَلاماً عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾[78].

﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾[79].

زمن المستقبل البعيد:

﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً﴾[80].

﴿ وَقِيلَ ادْخُلا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ﴾[81].

الاستمراريّة:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[82].

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ﴾[83].

﴿ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾[84].

رابعاً: هيئة الزمن المستمر من غير تقيّد بزمن:

مُناقشة دلالة الفعل على زمن الاستمرار، جاءت من إلماحة في حدِّ سيبويه للفعل، بأنّه" أمثلة أُخِذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو وكائن لم ينقطع"[85]. فقوله: "كائن لم ينقطع" إشارة إلى هيئة الفعل المستمرّ في العربيّة، ويُقابله في الإنجليزيّة(Progressive Tense)، ويُقصد به الفعل الذي يُعبَّر به عن حدث يحدث ويستمر في الحدوث؛ في نحو قولنا: نحنُ نشاهد التّلفاز، فالفعل "نُشاهد" دالٌّ على زمن الحال؛ ولكنَّ الحدث ما زال كائناً لم ينقطع.

وثمّة حالة يكون الفعل المضارع من حيث بنيتُه دالاً على الاستمراريّة، والعادة، والحقيقة العلميّة، وهي خلوّ من التّحديد الزّمنيّ الحصريّ، نقول:

. يُصلّي المسلمون خَمسَ صلوات.

. تدور الشّمس حول الأرض.

. ينصهرُ الحديدُ بالحرارة.

. يتجمّد الماء.

ولا يُمكن إبعاد أثر القرائن والسّياق في تحديد مقولة الزّمن في الأفعال الدّالّة على الاستمرار، فقولنا: ما زلْتُ أقرأ حتّى لقيني صديقي، دالّة على أنَّ حدوث الفعل انقطع. أمّا مع الفعل المضارع: لا أزال أقرأ حتّى لقيني صديقي، دالّة على أنَّ الفعل ما زال مستمرّا.

وأحسبُ بعض الأفعال المضارعة في العربيّة، تُفيد دلالة زمن الاستمرار الذي لم ينقطع. فقولنا: يُكرم زيدٌ ضيوفه، دالّة على أنَّ الكرم ما زال مستمرّاً، والأفعال؛ نحو يَحسنُ، ويظرُفُ، ويَعوزُ، وغيرها. وقد قال ثعلب في إيماءة إلى هذه المعاني:

" إذا كان الفعل يدوم فالماضي والمستقبل واحد، صلّى يُصلّي، وصامَ يصومُ واحد"[86].

وبعض أخوات كان؛ نحو "ظلَّ" و"أصبح"، و"أمسى"، و"أضحى"، و"ما زال"، و"ما انفكَّ"، و"ما برح"، و"ما فتئ"، مُتضمنة لامتداد زمنيّ غير مُنقطع من الماضي إلى الحاضر[87]. فقولنا: ظلَّ محمّدٌ يقرأ كتاباً، دالّة على الزمن الماضي المستمرّ،

وهو يُعبِّر عن حدث يستمر في الحدوث.

وقد يأتي الفعل الدّال على الزّمن أصلا في بعض استعمالاته غير مُقيّد بزمن؛ نحو استخدام قرينة همزة التّسوية مع الفعل؛ نحو قوله ـ تعالى ـ:﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾[88]؛ لأنّه أراد التّسوية بين الدّعاء والصّمت على الاطلاق من غير تقييد بوقتٍ ولا حالٍ[89]. قال ابن الحاجب: "ويحتمل المضيّ والاستقبال بعد همزة التّسوية؛ نحو سواء عليّ أقمتُ أم قعدْت"[90]. وأرى أنّ زمانيّة الفعل مع همزة التّسوية غير مُقيّدة بزمن معيّن؛ إذ تحتمل المضيّ، أو الحاضر، أو المستقبل.

وخبر أفعال المقاربة "كاد وكَرَبَ وأوشك" فعل مضارع غير مقترن بأنْ في الغالب؛ وذلك لقربها من الوقوع، بخلاف عسى، فناسب ذلك أنْ يُجرّد من "أنْ"؛ لأنّ أنْ للدلالة على الاستقبال[91].

الزمن المرتبط بالمصدر وبعض المشتقّات:

عُدنا إلى الحديث في مقولة زمانيّة المصدر وبعض المشتقّات التي أومأنا إليها قبلا، إذ قلنا إنَّ الرّأي عندنا رأيُ ابن يعيش ومفاده؛ أنَّ المصدر وبعض المشتقّات مُتضمنة للزّمن، والزّمن الذي تحدّث عنه القدماء بأنّه زمن غير مُحدّد في المصادر[92] يُمكن تحديده عن طريق السّياق أو القرائن الزّمانيّة المُضافة إليه، وكذلك الحال مع بعض المشتقّات.

ويفرّق المُهلبيّ بين اسم الفاعل بمعنى المُضيّ وبمعنى الاستقبال؛ فإذا كان بمعنى المُضيّ فهو مُضاف إلى ما بعده؛ تقول: هذا ضاربُ زيد، وبمعنى الحال والاستقبال فيه وجهان؛ إثبات النّون والنّصب وهو الأصل، وحذفها تخفيفاً والجرّ؛ تقول: هذا ضاربٌ زيداً وضاربُ زيدٍ، وضاربان زيداً وضاربا زيد، ولا يجوز في جميع ذلك في المُضيّ إلا حذف النّون أو التّنوين والإضافة لا غير [93] ويرى المخزوميّ أنَّ صيغة (فَاعِل) قد تخلصُ للمُضيّ إذا أضيف إلى ما بعده، وقد يخلص للمستقبل إذا نوّن [94]. ويُمكن توضيح الدّلالة الزّمانيّة لبعض المشتقّات من خلال الجدول الآتي:

الجملة	القرينة/السياق	الدّلالة	الزمن
هذا ضاربٌ زيداً.	السّياق	ضربَ	المضيّ
هذا ضاربٌ زيداً أمس.	أمس	ضرَبَ	المضيّ
نحن منتظرون صديقاً.	السياق	ننتظرُ	الحال
نحن منتظرون صديقاً الآن.	الآن	ننتظر	الحال
كلانا ناظرٌ صديقاً غداً.	غداً	ينتظر	المستقبل
﴿إنّي جاعلٌ في الأرض خليفة﴾[95]	السّياق	سأجعلُ	المستقبل
﴿فالق الحبِّ والنّوى﴾[96]	السياق	يفلق	الاستمرار
﴿فالقُ الإصباح﴾[97]	السياق	يفلق	الاستمرار
واسع العينين	السّياق	مُتسعة	الثّبات
أخوك مضروب أمس.	أمس	ضُربَ	المضيّ
أخوك مَضروبٌ الآن.	الآنَ	يُضرب	الحال
أخوك مضروبٌ غدا.	غدا	سيضرب	المستقبل
ضربُك زيداً أمس ظلم.	أمس	ضَرَبَ	المضيّ
ضرْبُكَ زيداً الآن ظلم.	الآن	تضربُ	الحال
ضربُك زيداً غداً ظلم.	غدا	ستضربُ	المستقبل

وقد تنبّه ابن يعيش إلى الدّلالة الزمانيّة في الصّفة المشبّة؛ إذ إنّها تدلّ على «أمر مستقر ثابت متّصل بحال الإخبار، ألا ترى أنَّ الحسن والكرم معنيان ثابتان ومعنى الحال أن يكون موجوداً في زمن الإخبار، فلمّا كان في معنى الحال أعمل فيما بعده، ولم يخرج بذلك عن منهاج الفاعلين، فإنْ قُصِد الحدوث في الحال، أو في ثاني الحال، جيء باسم الفاعل الجاري على المضارع الدّال على الحال أو الاستقبال؛ وذلك قولك: هذا حاسنٌ غداً، أي سيحسن. وكارمٌ السّاعة»[98].

وبعد:

فالزّمن في المصدر وبعض المشتقّات يُمكن تحديده بالقرائن الزّمانيّة المدخلة عليه، أو عن طريق السّياق، ودراسة الأفعال من خلال الزّمن الصّرفيّ أراها تعبِّرُ عن الزّمن تعبيراً محدوداً؛ ذلك أنَّ دراسةَ الزّمنِ بالفعلِ وحدَه خارجَ السّياقِ يعطينا تعبيراً منقوصاً، وأرى أنَّ أفضل تحديد لزمن الفعل وكذلك زمن المصدر وبعض المشتقّات يتأتّى بدراسة سياقها وقرائنها الزّمانيّة.

الهوامش:

1. ابن يعيش، شرح المفصل، 2 / 7.
2. ابن يعيش، شرح المفصل، 2 / 7.
3. تمام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص240 . 241.
4. السّاقي، فاضل، أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة، ص237.
5. المطلبي، مالك يوسف، الزّمن واللّغة، ص83.
6. الأسْوَد، محمّد خليفة، التّحليل الدّلالي للفعل في اللّغة العربيّة، مجلّة كليّة الدّعوة الإسلاميّة، طرابس،(عدد7)، ص345.
7. ابن عبد الغفّار النّحويّ، الإيضاح، ص72.
8. ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي(الشّرح الكبير)، ص95، وابن هشام، شرح جمل الزّجاجي، ص104.
9. الذين أنكروا الحال هم الكوفيّون، فقالوا بوجود فعلٍ ماض وآخر مستقبل وثالث سمّوه الدّائم، نحو قائمٌ وذاهب وأشباههما، وأثبت البصريّون فعل الحال، ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 7.
10. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 127 / 1. 128.
11. ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 128 / 1.
12. الزّجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص85.
13. ابن يعيش، شرح المفصّل، 148 / 149.8.
14. برجشتراسر، التّطوّر النّحويّ للّغة العربيّة، ص89. 90.
15. المطلبي، مالك، الزّمن النّحوي، مجلّة الفكر العربي المعاصر، (عدد 40)، ص81. 83، 1986م.
16. موسكاني، سبتينو، الحضارات السّاميّة القديمة، ص46 . 47.
17. تمّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص88.
18. علي جابر المنصوري، الدّلالة الزّمنيّة، ص 47.
19. فاضل السّامرّئي، اسم الفاعل بين الاسميّة والفعليّة، ص54.
20. سورة النّصر، آية 1.
21. سورة الحاقة، آية 13.
22. تمّام حسّان، العربيّة معناها ومبناها، ص 124.
23. ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ص164.
24. عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربيّ، ص188.
25. ابن مالك، شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح، ص17.

26. عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربي، ص 15.
27. ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 382 / 2.
28. الأشموني، شرح الأشموني، 264 / 2. والأزهري، شرح التّصريح، 2 / 88.
29. الأزهري، شرح التّصريح، 2 / 89.
30. المصدر نفسه، 89 / 2.
31. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 98 / 1.
32. الأزهري، شرح التّصريح، 94 / 2.
33. هارون، عبد السلام، الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربي، ص112.
34. المرجع نفسه، ص114.
35. الفاكهي، شرح الحدود النّحويّة، ص 79.
36. الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 12 / 4.
37. ابن جني، الخصائص، 235 / 3. وابن الحاجب، الكافية في النّحو، 225 / 2.
38. ابن الحاجب، الكافية في النّحو، 225 / 2.
39. سورة الأعراف، آية 44.
40. سورة يوسف، آية 51.
41. الطبري، تفسير الطبري، 236 / 12.
42. سورة النّحل، آية 98.
43. القرطبي، تفسير القرطبي، 86 / 1.
44. ابن يعيش، شرح المفصل، 6 / 7.
45. ابن يعيش، شرح المفصل، 41 / 7.
46. الأشموني، شرح الأشموني، 234 / 3.
47. سورة البقرة، آية 214.
48. السيوطي، الأشباه والنّظائر، 276 / 2.
49. سورة مريم، آية 4.
50. سورة الإنسان، آية1.
51. سورة ص، آية 8.
52. ابن هشام، مغني اللّبيب، ص84.
53. سورة البقرة، آية 127.
54. سورة آل عمران، آية 59.
55. ابن هشام، مغني اللّبيب، ص 648.
56. السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 335 / 1.
57. حمزاوي، محمّد رشاد، أعمال مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ص354.
58. ابن هشام، مغني اللبيب، ص 648.
59. سيبويه، الكتاب، 24 / 3.
60. سورة الأعراف، آية 100.
61. ابن هشام، مغني اللّبيب، ص91.
62. ابن يعيش، شرح المفصل، 103 / 4، وابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، 766 / 2.
63. سورة يوسف، آية 13.
64. ابن هشام، مغني اللّبيب، ص 224.
65. المصدر نفسه، ص 96.
66. سورة الرّوم، آية 25.
67. ابن هشام، مغني اللّبيب، ص275.
68. الرّمّاني، منازل الحروف، ص46.
69. السّهيلي، نتائج الفكر في النّحو، ص135.136.
70. ابن جني، اللمع في العربيّة، ص69.
71. المصدر نفسه، ص69.
72. المصدر نفسه، ص70.
73. ابن مالك، شرح التّسهيل، 24 / 1.
74. السّامرّائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ص21. 22.
75. المخزومي، مهدي، في النّحو العربيّ، قواعد وتطبيق على المنهج العلميّ الحديث، ص24.
76. سورة هود، آية 40.
77. سورة الشّعراء، آية 63.
78. سورة الأنبياء، آية 69.
79. سورة الشعراء، آية 214.

80. سورة الإسراء، آية 14.
81. سورة التّحريم، آية 10.
82. سورة آل عمران، آية 102.
83. سورة الأحزاب، آية1.
84. سورة البقرة، آية 222.
85. سيبويه، الكتاب، 12 / 1.
86. ثعلب، مجالس ثعلب، 388 / 2.
87. لمطلبي، الزّمن واللغة، ص178.
88. سورة الأعراف، آية 193.
89. السّهيلي، أمالي السّهيلي، ص70.
90. ابن الحاجب، الكافية في النّحو، ص225.
91. السّامرّائي، فاضل، معاني النّحو، 250 / 1.
92. ابن يعيش، شرح المفصل، 2 / 7.
93. المهلّبي، مهذّب الدّين، نظم الفرائد وحصر الشّرائد، ص135-136.
94. المخزوميّ، مهدي، في النّحو العربيّ، قواعد وتطبيق على المنهج العلميّ الحديث، ص22.
95. سورة البقرة، آية 30.
96. سورة الأنعام، آية 95.
97. سورة الأنعام، آية 96.
98. ابن يعيش، شرح المفصل، 83 / 6.

المراجع:

1. الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن(ت.686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمد نور الحسن ومحود الزفزاف)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، (د.ت).

2 ـ الأسود، محمّد خليفة، التّحليل الدّلالي للفعل في اللّغة العربيّة، مجلّة كليّة الدّعوة الإسلاميّة، طرابس، (عدد7)، (1990).

3 ـ الأشموني، الحسن نور الدّين بن محمّد(ت.900هـ)، شرح الأشموني، على ألفيّة ابن مالك، (قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998م.

4 ـ ابن الأنباري، كمال الدّين أبي البركات عبد الرّحمن بن عُبيد الله(ت.577هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد بإشراف إميل يعقوب)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998م.

5 ـ برجشتراسر، التّطوّر النّحويّ للّغة العربيّة، (رمضان عبد التوّاب)، القاهرة، مكتبة الخانجي، ودار الرّفاعي بالرّياض، 1982م.

6 ـ تمّام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها. الدّار البيضاء، دار الثقافة، (د.ط)، (د.ت).

7 ـ ثعلب، أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب(ت.291هـ). مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1980م.

8 ـ ابن جنّي، أبو الفتح عثمان(ت.392هـ). الخصائص، (تحقيق عبد الحكيم بن محمّد)، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة.

9 ـ ابن جنّي، أبو الفتح عثمان(ت.392هـ). اللّمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب ومكتبة النّهضة، بيروت، ط2، 1985م.

10 ـ ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان جمال الدّين(ت.646هـ). أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر صالح قدارة، دار عمّار،عمّان ودار الجيل، بيروت، ط1، 1989م.

11 ـ ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان جمال الدّين(ت646هـ)، الكافية في النّحو، شرحه الشيخ رضيّ الدّين الأستراباديّ(ت686هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1995م.

12 ـ حمزاوي، محمّد رشاد، أعمال مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، منهج ترقية اللغة العربيّة تنظيراً

ومصطلحاً ومُعجماً، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988م.
13 ـ الرّمّاني، أبو الحسن عليّ بن عيسى الرّمّاني(ت.384هـ). منازل الحروف، تحقيق وتعليق إبراهيم السّامرّائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1984م.
14 ـ الزّجاجي، أبو القاسم(ت337هـ). الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ط6، 1996م.
15 ـ فاضل مصطفى السّاقي، أقسام الكلام العربيّ، من حيث الشّكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م.
16 ـ السّامرّائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط2، 1980م.
17. السامرائي، فاضل صالح، اسم الفاعل بين الاسميّة والفعليّة، المجمع العلمي العراقي، 1970.
18 ـ السّامرّائي، فاضل صالح، معاني النّحو، شركة العاتك للطباعة والنشر، القاهرة، ط2، 2003م.
19 ـ السهيلي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد اللّه(ت.581هـ). نتائج الفكر في النّحو، تحقيق محمّد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، ط2، 1984م.
20 ـ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت.180هـ). الكتاب، تحقيق ودراسة عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1982 م.
21.السيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن(ت.911هـ). الأشباه والنّظائر في النّحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (د.ت).
22.السيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن(ت.911هـ). المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق محمّد أحمد جاد المولى وعلي البجّاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط3، (د.ت).
23 ـ ابن الشجري، هبة الله بن عليّ بن حمزة(ت.542هـ). أمالي ابن الشجري، (تحقيق ودراسة محمود محمد الطناجي)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م.
24. الطبري، محمّد بن جرير بن يزيد(ت.310هـ). جامع البيان عن تأويل آي القرآن(تفسير الطبري)، (تحقيق أحمد محمّد شاكر)، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط1، 2000م.
25 ـ ابن عبد الغفّار، أبو عليّ الحسن بن أحمد النّحويّ(ت.377هـ). الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1996م.
26 ـ ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي(ت.696هـ). شرح جمل الزجاجي(الشّرح الكبير)، (تحقيق صاحب أبو جناح)، عالم الكتب للطّباعة والنّشر، بيروت، ط1، 1999م.
27 ـ الفاكهي، جمال الدّين عبد الله بن أحمد بن عليّ، شرح الحدود النّحويّة، تحقيق محمّد الطّيّب الإبراهيم، دار النّفائس، بيروت، ط1، 1996م.
28 ـ القرطبي، شمس الدّين أحمد بن أبي بكر(ت.671هـ).الجامع لأحكام القرآن(تفسير القرطبي)، (تصحيح أحمد عبد العليم البردوني)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1967م.
29 ـ ابن مالك، جمال الدين محمّد بن عبد الله،(ت.672هـ). شرح التّسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر وطارق فتحي ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
30 ـ ابن مالك، جمال الدين محمّد بن عبد الله،(ت.672هـ). شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (د.ط)،(د.ت).
31 ـ المخزومي، مهدي، في النّحو العربيّ، قواعد وتطبيق على المنهج العلميّ الحديث،(د.ن)، القاهرة، ط3، 1985م.

32 ـ المطلبي، مالك يوسف، الزّمن واللغة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ط1، 1986م.
33 ـ المطلبي، مالك، الزّمن النّحوي، مجلّة الفكر العربي المعاصر، (عدد 40)، 1986م.
34 ـ المنصوري، علي جابر، الدلالة الزمنية في الجملة العربيّة ، بغداد، مطبعة الجامعة، ط1، 1984م.
35 ـ المهلّبي، مهذّب الدّين مهلّب بن حسن بن بركات(ت 583هـ). نظم الفرائد وحصر الشّرائد، تحقيق عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومكتبة التّراث بمكة المكرّمة، ط1، 1986م.
36 ـ موسكاني، سبتينو، الحضارات السّاميّة القديمة، (ترجمة يعقوب بكر)، دار الكتاب العربي، بيروت.
37 ـ هارون، عبد السّلام، الأساليب الإنشائيّة في النّحو العربي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط2، 1985م.
38 ـ ابن هشام، أبو محمّد عبد اللّه جمال الدّين(ت.761هـ). مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر، بيروت، ط1، 2005م.
39 ـ ابن هشام، أبو محمّد عبد اللّه جمال الدّين(ت.761هـ). شرح جمل الزّجّاجي، دراسة وتحقيق علي محسن عيسى، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1986م.
40 ـ ابن يعيش، موفق الدّين(ت.643هـ). شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).